الأمم المتحدة

TD/B/C.I/CLP/61

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
5 August 2021
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

الدورة التاسعة عشرة

جنيف، 7-9 تموز/يوليه 2021

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة عن دروته التاسعة عشرة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 7 إلى 9 تموز/يوليه 2021

المحتويات

الصفحة

أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها 2

ثانياً - الموجز المقدَّم من الرئيس 5

ثالثاً - المسائل التنظيمية 14

المرفقات

الأول - جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة 16

الثاني - الحضور 17

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- الاستنتاجات المتفق عليها

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة،

إذ يُذكِّر بمجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية،

إذ يأخذ في الحسبان القرار الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثامن المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2020)[(1)]،

وإذ يحيط علماً بما قررته الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيروبي، 2016) في الفقرتين 69 و76(خ) من أن "من المهم أيضاً وجود قوانين وسياسات وطنية منصفة وسليمة وقوية بشأن المنافسة وحماية المستهلك، وهو ما ينسحب أيضاً على التعاون الدولي وتبادل المعلومات وبناء القدرات في هذه المجالات، وخاصة في ضوء توسيع الأسواق العالمية، والدور المتزايد للشركات عبر الوطنية، وضرورة تحسين الشفافية والمساءلة، وثورة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وظهور التجارة الإلكترونية" وأن على الأونكتاد "مواصلة مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على صياغة وتنفيذ سياسات وقوانين بشأن المنافسة وحماية المستهلك، بسبل منها إجراء استعراضات النظراء الطوعية وتقاسم أفضل الممارسات، وكذلك تيسير التعاون الدولي بين وكالات المنافسة وحماية المستهلك، بالتعاون مع منظمات دولية أخرى ذات صلة، مع مراعاة مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المنقَّحة لحماية المستهلك"[(2)]،

وإذ يؤكّد من جديد الدور الأساسي الذي تؤديه قوانين وسياسات المنافسة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك بتعزيز الأسواق التنافسية والمفتوحة والحرة، وضمان تمتع المستهلكين بخيارات أوسع وجودة أفضل وأسعار أقل للسلع والخدمات،

وإذ يلاحظ أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ونتائج الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تركزان على تناول ما تنطوي عليه العولمة من فرص وتحديات بالنسبة إلى التنمية والحد من الفقر،

وإذ يرحب بالتدابير والتدخُّلات الحاسمة التي اتخذتها الحكومات وقامت بها في ميدان المنافسة عن طريق اتخاذ إجراءات منسقة دولية وإقليمية وثنائية للتصدي لأزمة مرض الفيروس التاجي لعام 2019 (كوفيد-19) ومحاولة التخفيف من تأثيرها السلبي على الأسواق المحلية ورفاه المستهلكين،

وإذ يؤكّد على أن قوانين وسياسات المنافسة هي أداة رئيسية من أدوات السياسات لـ "إعادة البناء على نحو أفضل" بطريقة شاملة للجميع ومستدامة، بما في ذلك عن طريق الحفاظ على أسواق مفتوحة وتنافسية ويسهل الوصول إليها، وتعزيز التجارة والاستثمار، وتعبئة الموارد، وتسخير المعرفة، والحد من الفقر،

وإذ يسلم بأن تهيئة بيئة تمكينية فعالة للمنافسة والتنمية ينبغي أن تشمل كلاً من سياسات المنافسة الوطنية والتعاون الدولي بغية تناول قضايا المنافسة المرتبطة بتركّز الأسواق والتصدي للممارسات المخلة بالمنافسة والعابرة للحدود،

وإذ يسلم كذلك بالحاجة إلى تعزيز أعمال الأونكتاد في مجال قوانين وسياسات المنافسة بغية تحسين تأثيره على التنمية والفوائد التي يحقّقها للمستهلكين ولمؤسسات الأعمال،

(1) الوثيقة TD/RBP/CONF.9/9.

(2) الوثيقة TD/519/Add.2.

وإذ يحيط علماً مع الارتياح بالمساهمات الخطّية والشفوية المهمة المقدَّمة من الدول الأعضاء وهيئات المنافسة بها والجهات المشاركة الأخرى التي أسهمت في إثراء النقاش أثناء دورته الثامنة عشرة،

1- *يرحب* بجهود الدول الأعضاء في تنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية؛ ويؤكد من جديد اهتمام هيئات المنافسة بتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والتحديات فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة؛

2- *يرحب* باستضافة الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الفترة من 3 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021؛ ويُشجِّع الدول الأعضاء على الإسهام في مواءمة سياسات المنافسة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

3- *يُشجِّع* على مواصلة الإجراءات والمبادرات التشريعية والسياساتية التي تدعمها هيئات المنافسة في مواجهة جائحة كوفيد-19 وفي أعقابها، وكذلك على التنسيق وتقاسم المعلومات على الصُّعُد الدولية والإقليمية والثنائية؛

4- *يؤكّد* على فوائد تحسين وتعزيز قدرات إنفاذ القانون وترويج ثقافة المنافسة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عن طريق أنشطة بناء القدرات والدعوة التي تستهدف جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة؛ ويطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تعمّم موجز مناقشات فريق الخبراء الحكومي الدولي بشأن هذه المواضيع على جميع الدول الأعضاء المهتمة، بما في ذلك عن طريق أنشطة المساعدة التقنية واستعراضات النظراء؛

5- *يؤكد* على أهمية التعاون الدولي كما هو معترف به في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، بما في ذلك التعاون غير الرسمي فيما بين هيئات المنافسة؛ ويدعو الأونكتاد إلى تعزيز ودعم التعاون بين الحكومات وهيئات المنافسة، وفقاً لتوجيهات اتفاق أكرا (الفقرتان 103 و211)، ومافيكيانو نيروبي (الفقرتان 69 و76(خ))، والقرار الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (الفقرتان 3 و22)، وكذلك توجيهات الوثيقة المعنونة "السياسات والإجراءات التوجيهية الواردة في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية"؛

6- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل تعميم الوثيقة المعنونة "السياسات والإجراءات التوجيهية الواردة في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية"، وأن تشجّع الدول الأعضاء على استخدامها؛

7- *يؤكد* على أهمية التعاون الإقليمي في إنفاذ قوانين وسياسات المنافسة؛ ويُشجِّع هيئات المنافسة على تعزيز تعاونها الإقليمي والثنائي؛

8- *يسلم* بما ينطوي عليه الاقتصاد الرقمي من فوائد وتحديات بالنسبة إلى المستهلكين ومؤسسات الأعمال، وبأهمية المنافسة للأسواق الرقمية وللابتكار فيها، وبأن المنصات الرقمية هي عناصر أساسية في اقتصاد اليوم؛ ويُشجِّع هيئات المنافسة على معالجة قضايا المنافسة في الأسواق الرقمية عن طريق ممارساتها المتعلقة بالإنفاذ والأطر التشريعية والتنظيمية، بغية حماية المنافسة في الاقتصاد الرقمي واستعادتها والنهوض بها؛

9- *يهيب* بالأونكتاد أن يواصل عمله في مجال الاقتصاد الرقمي لضمان استفادة جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، من الابتكار الذي يجلبه؛

10- *يهيب* بالأونكتاد أن يواصل إدراج نشاط الدعوة بوصفه نشاطاً أساسياً في عمله المتعلق ببناء قدرات البلدان النامية وقدرات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتقديم المساعدة التقنية إليها، وخاصة بالنظر إلى جهود هذه البلدان في مجال تحقيق التعافي الاقتصادي في أعقاب أزمة جائحة كوفيد-19؛

11- *يقرر* تجديد ولاية الفريق العامل المعني بطرائق استعراضات النظراء الطوعية التي يجريها الأونكتاد لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، المفتوح للدول الأعضاء على أساس طوعي، دون أي آثار مالية على الميزانية العادية للأمم المتحدة، من أجل مناقشة وتحسين الإجراءات والمنهجيات القائمة بالاستناد إلى التحسينات الممكنة التي جرى تحديدها حتى الآن وأن يقدِّم الفريق تقريراً إلى الدورة العشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة في عام 2022؛

12- *يقرر* تجديد ولاية الفريق العامل المعني بالتكتلات الاحتكارية العابرة للحدود، المفتوح للدول الأعضاء على أساس طوعي، دون أي آثار مالية على الميزانية العادية للأمم المتحدة، لتسليط الضوء على أفضل الممارسات وتيسير تبادل المعلومات والمشاورات والتعاون الدولي ومناقشة الأدوات والإجراءات، بغية زيادة استكشاف وتعميق فهم طرائق التحقيقات المتعلقة بالتكتلات الاحتكارية العابرة للحدود هي والمبادئ والمعايير الدولية المتعلقة بهذه التحقيقات وأن يقدم الفريق العامل تقريراً إلى الدورة العشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة؛

13- *يعرب عن تقديره* لحكومة ملاوي لتطوعها لإجراء استعراض نظراء لقانون وسياسة المنافسة فيها ولتقاسمها خبراتها وما تواجهه من تحديات مع هيئات المنافسة الأخرى خلال الدورة التاسعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، وتقديره لجميع الحكومات والمجموعات الإقليمية المشاركة في الاستعراض؛ ويُسلّم بالتقدم المحرز حتى الآن في وضع وإنفاذ قانون المنافسة في ملاوي؛

14- *يقرر* أن يواصل الأونكتاد، بالنظر إلى خبراته في مجال استعراضات النظراء الطوعية، إجراء استعراضات نظراء لقوانين وسياسات المنافسة بناء على طلبات من الدول الأعضاء وتبعاً للموارد المتاحة؛

15- *يدعو* جميع الدول الأعضاء وهيئات المنافسة إلى مساعدة الأونكتاد على أساس طوعي بتوفير خبراء أو موارد أخرى للأنشطة القادمة وأنشطة المتابعة المتعلقة باستعراضات النظراء الطوعية وتوصياتها؛

16- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد أن تعدّ تقارير ودراسات لتكون وثائق معلومات أساسية من أجل الدورة العشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة بشأن موضوع إعادة التفكير في إنفاذ قوانين المنافسة: الدروس المستفادة من الجائحة، وخاصة في الأسواق المهمّة اجتماعياً – التحديات والفرص المطروحة في إطار الاستجابة الفعالة خلال فترة الجائحة والتعافي الاقتصادي في فترة ما بعد الجائحة؛

17- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد أن تيسّر المشاورات وتبادل الآراء فيما بين الدول الأعضاء بشأن موضوع دور قوانين وسياسات المنافسة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أثناء التعافي الاقتصادي في فترة ما بعد الجائحة؛

18- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد أن تعد، بالاستناد إلى المعلومات التي سترد من الدول الأعضاء، استعراضاً محدَّثاً لأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية بشأن قوانين وسياسات المنافسة، يشمل تقييماً لتأثير هذه الأنشطة، كي ينظر فيه فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة في دورته العشرين؛

19- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد أن تُجري تنقيحاً وتحديثاً لشروح قانون المنافسة النموذجي، بالاستناد إلى المعلومات التي سترد من الدول الأعضاء؛

20- *يحيط علماً* مع التقدير بالتبرعات المالية وغيرها من المساهمات الواردة من الدول الأعضاء؛ ويدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة مساعدة الأونكتاد على أساس طوعي في تنفيذ ما يضطلع به من أنشطة في مجالي بناء القدرات والتعاون التقني عن طريق توفير الخبراء أو التسهيلات التدريبية أو الموارد المالية أو الموارد الأخرى؛ ويطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية، بما يشمل التدريب، وأن تركز هذه الأنشطة، حيثما أمكن، على زيادة تأثيرها إلى أقصى حد في جميع البلدان المهتمة.

الجلسة العامة الختامية
9 تموز/يوليه 2021

ثانياً- الموجز المقدَّم من الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

1- عُقدت الدورة التاسعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 7 إلى 9 تموز/يوليه 2021، في شكلين افتراضي وحضوري. وحضر المناقشات الرفيعة المستوى ممثلون من 77 بلداً وخمس منظمات حكومية دولية، بمن في ذلك رؤساء هيئات المنافسة وحماية المستهلك.

2- وأكَّدت الأمينة العامة بالنيابة للأونكتاد، في ملاحظاتها الافتتاحية، على الدور الرئيسي لسياسة المنافسة في تعزيز الانتعاش الاقتصادي على الصُعُد الدولية والإقليمية والوطنية. وأشارت إلى أنه ينبغي تحسين التعاون العابر للحدود عن طريق أطر المنافسة الإقليمية، وخاصة إعطاء الأولوية لسياسات المنافسة التي تركز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأخيراً، سلطت الضوء على أن الارتفاع المستمر في المنصات الرقمية يمكن أن يؤدي إلى وجود أسواق مركزة بصورة كبيرة تنشأ في مناطق جغرافية محددة. وينبغي أن تعالج هيئات المنافسة ذلك عن طريق الترويج للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بغية منع المنصات الكبيرة من إساءة استعمال أوضاعها المهيمنة، إلى جانب إجراء تغييرات تنظيمية وتشريعية، وخاصة لتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من تقديم شكاوى ضد الشركات الرقمية الكبيرة.

باء- التقرير المتعلق بتنفيذ السياسات والإجراءات التوجيهية الواردة في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية

(البند 3 من جدول الأعمال)

3- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة مناقشة مائدة مستديرة واحدة. وعرضت أمانة الأونكتاد بالتفصيل التقدم المحرز في تنفيذ السياسات والإجراءات التوجيهية الواردة في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، وأشارت إلى أن هذا الصك قد استُخدم بالفعل عدة مرات منذ اعتماده في عام 2020.

4- وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، أكَّد جميع المتكلمين الذين أخذوا الكلمة على أن تعزيز التعاون أمر بالغ الأهمية. وأكَّد أحد المندوبين على أهمية التعاون الدولي في استراتيجيات التعافي والانتعاش. وأعرب ممثلو بضع مجموعات إقليمية عن دعمهم لتحسين التعاون فيما بين هيئات المنافسة الإقليمية،

واســـتهداف مناطق معينة تفتقر إلى الخبرة. وذكر مندوب آخر أنه ينبغي بحث تدبير التمويل لإجراء استعراضات نظراء طوعية لقوانين وسياسات المنافسة في أقل البلدان نمواً. ورداً على سؤال طرحه أحد المندوبين، أفادت أمانة الأونكتاد بأن استعراضات النظراء تُتَابع بأنشطة ترمي إلى تنفيذ التوصيات وتقييم النتائج بنجاح. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت الأمانة إلى أن من الضروري معالجة كيف يمكن استخدام الفرع "واو" لدعم البلدان النامية في تلقي المعلومات وضمان تلقّي المساعدة، مع قيام الأونكتاد بدور الميسِّر.

جيم- تقرير الفريق العامل المعني بطرائق استعراضات النظراء الطوعية التي يجريها الأونكتاد لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك

(البند 4 من جدول الأعمال)

5- عرضت أمانة الأونكتاد تقرير الفريق العامل.

دال- قوانين وسياسات وأنظمة المنافسة في العصر الرقمي

(البند 5 من جدول الأعمال)

6- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة مناقشة مائدة مستديرة واحدة. ولدى افتتاح المناقشة، عرضت أمانة الأونكتاد وثيقة المعلومات الأساسية المتعلقة بقوانين وسياسات وأنظمة المنافسة في العصر الرقمي (الوثيقة TD/B/C.I/CLP/57). وتألف فريق النقاش من نائب المشرف على المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي، بالبرازيل؛ وكبير اقتصاديي المنافسة في المديرية العامة للمنافسة، بالمفوضية الأوروبية؛ ونائب المدير العام لمكتب مكافحة الاحتكار، بإدارة الدولة لتنظيم السوق، بالصين؛ ورئيس لجنة المنافسة، بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ وكبير الموظفين القانونيين المساعد في اللجنة الاتحادية للمنافسة وحماية المستهلك، بنيجيريا. ودعا بعض المشاركين في حلقة النقاش إلى اتباع نهْج شامل بشأن هيئات المنافسة والوكالات التنظيمية وإلى التعاون بينها، لضمان الاتساق بين القواعد والسياسات المختلفة، وأكَّد بعض أعضاء فريق النقاش الآخرين على أهمية التعاون الدولي في تبادل المعارف والخبرات، بغية التصدي بشكل أفضل للتحديات التي تُواجَه في الأسواق الرقمية.

7- وتناولت المشارِكة الأولى في حلقة النقاش مسألة توقيت وكيفية التدخُّل في الأسواق الرقمية. وأكَّدت على أهمية النظر فيما إذا كان سبيل الانتصاف يعالج بشكل مناسب الشواغل المتعلقة بالمنافسة والقدرة على رصد سبل الانتصاف رصداً مناسباً وفي الوقت المناسب وضمان انسجامها مع السُّبُل المطبقة في ولايات قضائية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت المتكلمة إلى الاتفاقات المتفاوَض عليها كخيار من خيارات السياسات لأنها يمكن أن تكون مفيدةً في حل مشكلة المنافسة بسرعة أكبر. وعلى سبيل المثال، تفاوض المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي بالبرازيل على 'اتفاق وقف وكف' مع أحد أكبر مصارف التجزئة في البلد، كان يمنع العملاء من تقاسم البيانات المالية مع شركة تكنولوجيا مالية أخرى، ما كان يعوق تنمية هذه الأخيرة. واعتمد لمجلس بدرجة كبيرة على التعاون الدولي لتطوير منهجيات وأدوات لتقييم الضرر الذي يلحق بالمنافسة ولتوفير الموارد عن طريق التعلم من الآخرين؛ وقام بتجميع استعراض لتقارير عن المنافسة في الأسواق الرقمية جمَّع معلومات من 22 تقريراً ودراسة صادرة عن 18 هيئة وفريق خبراء تعمل في مجال المنافسة من جميع أنحاء العالم، وأصدر المجلس التجميع عن طريق موقعه الشبكي. وأخيراً، أكَّدت المتكلّمة على أن المحافل الدولية مثل الأونكتاد تؤدي دوراً هاماً في تعزيز تشجيع المعارف والخبرات.

8- وعرض المشارِك الثاني في الحلقة بالتفصيل أنظمة الاتحاد الأوروبي الجديدة المتعلقة بالمنصات الرقمية، وهي قانون الخدمات الرقمية وقانون الأسواق الرقمية. ويهدف القانون الأول إلى تحسين الأمان على الإنترنت وحماية الحقوق الأساسية وزيادة الشفافية. ويهدف الثاني إلى ضمان تكافؤ الفرص للمتنافسين الناشئين في السوق والمعاملة العادلة لمستعمِلي المنصات، وخاصة مؤسسات الأعمال المستعمِلة، ويُقصَد به تكملة سياسة المنافسة. وهذا القانون، بوصفه مبنياً على المتوقَّع، يحدد القواعد الأساسية للسلوك المقبول وصلاحيات التحقيق في السلوك الذي يعتبر غير مقبول وفرض التدابير التصحيحية. وتتناول سياسة المنافسة التعهدات ذات القوة السوقية وتهدف إلى ضمان ألا يكون الوضع المهيمن مُسهِّلاً للسلوك الهادف إلى الحفاظ على هذه الهيمنة أو زيادتها عن طريق الإضرار بالمنافسة. وعلى العكس من ذلك، ينطبق قانون الأسواق الرقمية على حارسي البوابات ولا يشير إلى الوضع المهيمن؛ وهو يستهدف الشركات الرقمية الكبيرة بما يكفي بشكل مطلق للتأهل كحارسة بوابات، حتى ولو لم تكن ذات وضع مهيمن، وكان لها تأثير واسع على الاقتصاد، كثيراً ما يتحقّق عبر القطاعات.

9- وأشار المشارِك الثالث في الحلقة إلى أن الصين تُولى أهمية كبيرة لتنظيم مكافحة الاحتكار في الاقتصاد الرقمي. وكجزء من تحسين قواعد المنافسة العادلة في الاقتصاد الرقمي، تجري مراجعة قانون مكافحة الاحتكار، مع التركيز على المجالات الثلاثة التالية: تشجيع الابتكار؛ وتعزيز سياسة المنافسة كأساس للوائح التنظيمية؛ وضمان المنافسة العادلة في اقتصاد المنصات. كما تستهدف المراجعة السلوك الذي يستبعد المنافسة ويقيدها عن طريق إساءة استخدام السلطة الإدارية؛ وسيكون مطلوباً من الأطراف موضع التحقيق التعاون مع هيئة المنافسة أثناء التحقيق. كما أن 'المبادئ التوجيهية لمكافحة الاحتكار في قطاع اقتصاد المنصات'، التي اعتُمدت في شباط/فبراير 2021، تحدد قواعد تطبيق قانون مكافحة الاحتكار على اقتصاد المنصات، ومعايير تقييم الأفعال الاحتكارية في اقتصاد المنصات، والأحكام الخاصة التي تُطبَّق على المشاكل التي تبلغ عنها الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك التواطؤ عن طريق الخوارزميات والتسعير المكيَّف حسب الأشخاص. وأشار المشارِك إلى أنه جرى زيادة جهود الدعوة فيما يتعلق بالاقتصاد الرقمي. وعقدت إدارة الدولة لتنظيم السوق ندوة عن اقتصاد المنصات في حزيران/يونيه 2020، وقَّعت أثناءها 20 منصة رقمية على التزام بالحفاظ على المنافسة العادلة في السوق؛ كما قامت إدارة الدولة لتنظيم السوق، في نيسان/أبريل 2021، في إطار شراكة مع اللجنة المركزية لشؤون الفضاء السيبراني وإدارة الدولة للضرائب، بعقد اجتماع توجيهي إداري للمنصات، لمناقشة اتفاقات التعامل الحصري، واشترطت على المنصات إجراء عمليات تفتيش ذاتي شامل وما يلزم من تصحيح. وستواصل إدارة الدولة إبلاغ المنصات بالمبادئ التوجيهية لمكافحة الاحتكار في قطاع اقتصاد المنصات، كجزء من توفير التوجيه بشأن الامتثال. وأخيراً، ستتعاون هذه الإدارة مع الجهات التنظيمية الأخرى في تحسين القواعد ذات الصلة، مثل قانون أمن البيانات وقانون حماية المعلومات الشخصية.

10- وذكر المشارِك الرابع في الحلقة أن الأدوات التقليدية ليست مفيدة في حالات المنافسة المتصلة بالأسواق الرقمية. وقد تؤدي قابلية البيانات للنقل وإمكانية التشغيل البيني إلى خفض الحواجز، ولكن الأولى قد لا تعمل إذا لم يعتبر المستهلكون الخصوصية مسألة مهمة، وقد تساعد الأخيرة في خفض الحواجز ولكن لها آثاراً سلبية نظراً إلى أن الالتزام بمعيار معين سيكون مطلوباً وقد يؤدي ذلك إلى الحد من الابتكار. وسلط المشارِك الضوء على التحديات التي تواجهها هيئات المنافسة في الولايات القضائية الصغيرة، وهي التكلفة العالية لرفع دعوى ضد أحد عمالقة التكنولوجيا وإهدار الموارد إذا رفعت جميع الولايات القضائية المعنية الدعوى القضائية نفسها؛ وإذا كانت القضايا المتعلقة بالمنصات الرقمية عامة وليست خاصة ببلد محدد. وفي هذا الصدد، يكون من المفيد وضع بروتوكولات جديدة للمنافسة واعتماد استنتاجات الهيئات الأخرى التي حققت في قضايا رقمية والتعويل على هذه الاستنتاجات. وبالإضافة إلى ذلك، قد يساور هيئات المنافسة في الاقتصادات الصغيرة القلق بشأن رفع دعاوى ضد المنصات الرقمية العالمية لأن الأخيرة

قد تهدد بمغادرة أسواقها. واقترح المشارِك في الحلقة حلاً ينطوي على التعاون بين هيئات المنافسة في فتح قضايا مماثلة في وقت واحد، بالنظر إلى أن المنصات التي ربما كانت تهدد بمغادرة سوق ما لا يمكنها تحمل مغادرة كثير من الأسواق. ويمكن أن يحمي هذا التعاون البلدان من انقطاع خدمات المنصات.

11- وقدمت المشارِكة الخامسة في الحلقة عرضاً مفصلاً عن الأعمال التي قامت بها مؤخراً المفوضية الاتحادية للمنافسة وحماية المستهلك، بنيجيريا، في وضع مبادئ توجيهية لتعريف السوق، تتضمن فرعاً عن السعر الصفري والمنصات الرقمية. وشدَّدت على أهمية التصدّي للحواجز التي تعترض الدخول، وخاصة فيما يتعلق بالوصول إلى البيانات، ودعت إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على البيانات وإمكانية نقل البيانات، بالنظر إلى ما يتضمنه ذلك من فوائد محتملة لكل من المنافسة وحماية المستهلك في الأسواق الرقمية. وأوضحت أن اللائحة النيجيرية لحماية البيانات قد أرست الأساس لذلك، إذ تنص على حق المستهلكين في امتلاك بياناتهم، وهو ما تتمثل فوائده في أن مجموعات البيانات التي تستخدمها المنصات الرقمية الكبيرة يمكن إتاحتها لمنصات أخرى إذا اختار المستعمِلون الانتقال إليها. وتوفير إمكانية الوصول إلى البيانات يمكن أن يؤدي إلى تكافؤ الفرص في الأسواق الرقمية وأن يساعد في إيجاد أسواق رقمية مفتوحة يمكن الوصول إليها.

12- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أشار أحد المندوبين إلى التحديات التي تواجَه في إندونيسيا، وهي أكبر سوق للتجارة الإلكترونية في جنوب شرقي آسيا، بما في ذلك ما يتعلق بالاحتكار، والتسعير الافتراسي، واحتباس المستهلكين لدى عدد صغير من المنصات الإلكترونية. وسلط بضعة مندوبين الضوء على فائدة التعاون الدولي، للاستفادة من تجارب الآخرين ومن القضايا الناجحة التي تنطوي على الاقتصاد الرقمي. وعرض بضعة مندوبين وممثلين لمجموعات إقليمية بالتفصيل التطورات التشريعية في ولاياتهم القضائية. وأخيراً، أشار أحد المندوبين إلى أن تشريعات المنافسة في كازاخستان قد عُدلت للأخذ بمفاهيم جديدة مثل آثار الشبكات ومنهجية جديدة لتحليل المنافسة فيما يتعلق بالأسواق الرقمية، وأعرب عن اهتمامه بالتبادلات الدولية فيما يتعلق بإعداد منهجيات مناسبة بشأن قضايا المنافسة التي تنطوي على الأسواق الرقمية.

هاء- تشجيع المنافسة خلال أزمة كوفيد-19 وفي أعقابها

(البند 6 من جدول الأعمال)

13- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة مناقشة مائدة مستديرة واحدة. ولدى افتتاح المناقشة، عرضت أمانة الأونكتاد وثيقة المعلومات الأساسية المتعلقة بتشجيع المنافسة خلال أزمة كوفيد-19 وفي أعقابها (الوثيقة TD/B/C.I/CLP/58). وأدى تشجيع المنافسة إلى زيادة الوعي بفوائد المنافسة للمجتمع، بما في ذلك فوائدها للكيانات الحكومية الأخرى، وعزّز هذا التشجيع إيجاد بيئة تنافسية. ويمكن القيام بتشجيع المنافسة عند مناقشة قضايا مختلفة مثل الخصخصة، والإصلاح التشريعي والتنظيمي، وثقافة المنافسة. وفيما يتعلق بالبلدان النامية، شدَّدت الأمانة على أن تشجيع المنافسة أمر أساسي، وخاصة عن طريق الاحتفاظ بسجل متابعة للقضايا بغية زيادة مصداقية السلطات وسمعتها. وأخيراً، أكَّدت الأمانة على التحديات الناجمة عن الجائحة، فذكرت أن المنافسة ينبغي أن تكون بمثابة مبدأ توجيهي يُسترَشد به في اعتماد تدابير التعافي الاقتصادي. وتألف فريق النقاش من رئيس جهاز حماية المنافسة، بمصر؛ ورئيس هيئة الإشراف على الصناعة والتجارة، بكولومبيا؛ ورئيس المفوضية الوطنية للأسواق والمنافسة، بإسبانيا؛ ورئيس مفوضية المنافسة، بالهند.

14- وعرض المشارِك الأول في حلقة النقاش تفاصيل جهود التشجيع لسياسة المنافسة التي يقوم بها جهاز حماية المنافسة، بمصر، أثناء الجائحة، بما في ذلك إصدار مجموعة أدوات امتثال وتقديم الدعم إلى أضعف ركيزة من ركائز الاقتصاد، وهي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، عن طريق إصدار المشورة بشأن كيفية الإبلاغ عن الممارسات المخلة بالمنافسة وكيفية تجنب الانخراط في مثل هذه الممارسات. وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت عملية محاكاة تهدف إلى إذكاء الوعي بالمنافسة في أوساط المحامين والاقتصاديين. وشدَّد المتكلم على الحاجة إلى تعزيز التعاون، وعرض بالتفصيل الأعمال المضطلَع بها بشأن تعزيز برامج بناء القدرات المصممة حسب الطلب في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع تقديم التدريب إلى الوكالات العربية. وأشار إلى أن مركز التدريب الإقليمي التابع للأونكتاد الذي أُنشئ مؤخراً هو خطوة أساسية في تحسين الدعوة إلى المنافسة في المنطقة وفي أفريقيا عن طريق توفير منصّة لتبادل المعرفة وتعزيز بناء القدرات، ليس فقط فيما بين هيئات المنافسة ولكن أيضاً بين الجهات التنظيمية من القطاعات المختلفة.

15- وأشار المشارِك الثاني في الحلقة إلى أن المنافسة الاقتصادية الحرة ستكون ركيزة رئيسية من ركائز تحقيق الانتعاش تتطلب استجابات سريعة من الجهات التنظيمية. وشدَّد على التأثير الهام للابتكار في الأسواق وعرض أداة ذكاء اصطناعي تهدف إلى الإبلاغ عن المبادرات التنظيمية.

16- وقدم المشارِك الثالث في الحلقة عرضاً تفصيلياً لشتّى أدوات تشجيع المنافسة المستخدَمة للتصدي للجائحة، مثل إعطاء الأولوية للمشتريات العامة وإجراء تحليل للمعونة المقدَّمة من الدولة، فضلاً عن التوجيه العملي لدعم حدوث انتعاش فعال. وتوجد حاجة إلى تجنب حماية الشركات الخاسرة والتركيز بدلاً من ذلك على دعم الشركات القابلة للحياة والشركات الجديدة الملتزمة بالتخطيط البيئي. وشدَّد المشارِك على ضرورة دعم المستهلكين الضعفاء فيما يتعلق بمورِّدي الطاقة. ومن منظور تشجيع المنافسة، تُبدي المفوضية الوطنية للأسواق والمنافسة، بإسبانيا، استعدادها للدخول في حوار تنظيمي في المجالات الثلاثة التالية: المعونة المقدَّمة من الدولة؛ والمشتريات العامة؛ وحماية عملية التنظيم الفعالة.

17- وأشار المشارِك الرابع في الحلقة إلى أن المنافسة هي أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وأن من الأساسي دعم تعافي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تؤدّي دوراً هاماً في اقتصاد الهند، وخاصة في قطاع الصناعة التحويلية. وأوصى المشارِك في الحلقة بإعادة توجيه الموارد والجهود إلى مجال تحقيق التعافي والاستفادة من الرقمنة لتحقيق التعافي والانتعاش. وأخيراً، أكَّد على الحاجة إلى المرونة في إطار المنافسة وعلى دور المشتريات العامة في تحفيز الابتكار والقدرة التنافسية.

18- وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، عرض أحد المندوبين بالتفصيل جهود تشجيع المنافسة في إندونيسيا أثناء الجائحة. وأشار جميع المشاركين في حلقة النقاش إلى الدور الهام للمنافسة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي، وخاصة في دعم بقاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتجديد حيوتها.

واو- الخبرات وأفضل الممارسات الدولية في مجال إنفاذ قوانين المنافسة ضد التكتلات الاحتكارية العابرة للحدود

(البند 7 من جدول الأعمال)

19- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة مناقشة مائدة مستديرة واحدة. ولدى افتتاح المناقشة، عرضت أمانة الأونكتاد الدروس المستفادة التي نوقشت في الاجتماعات التي عُقدت مع الدول الأعضاء ووجهت الانتباه إلى المواضيع الرئيسية التالية التي جرى تسليط الأضواء عليها: التعاون غير الرسمي؛ والتنازلات التساهلية؛ والتعاون الإقليمي العابر للحدود؛ والثقة؛ والتعاون مع الوزارات في قضايا التكتلات الاحتكارية العابرة للحدود.

وقد شدَّدت توصيات محددة على الحاجة إلى المزيد من الإرشادات والتوصيات الملموسة والعملية، والمعايير العالمية، والتدابير المحددة الخاصة بالبلدان النامية. وتألف فريق النقاش من رئيس وكالة حماية المنافسة وتطويرها، بكازاخستان؛ ورئيس المعهد الوطني لتعزيز المنافسة، بنيكاراغوا؛ ونائب رئيس دائرة مكافحة الاحتكار الاتحادية، بالاتحاد الروسي؛ وعضو مجلس الإدارة والوزير المسؤول عن تنظيم المنافسة ومكافحة الاحتكار، باللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية – الآسيوية؛ والرئيس التنفيذي بالنيابة للجنة المنافسة، بالسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ وكبير مستشارين في شركة 'باي وكيم ولي' للمحاماة، بجمهورية كوريا.

20- وعرض المشارِك الأول في حلقة النقاش تجربة كازاخستان في قضيتين جاريتين عابرتين للحدود وناقش مسألة امتثال الشركات بغض النظر عن قوة الإنفاذ والتشريعات.

21- وأشار المشارِك الثاني في الحلقة إلى وجود عدة قطاعات تهيمن عليها التكتلات الاحتكارية في نيكاراغوا، مثل النقل الجوي، والأسمدة، وقطع غيار السيارات، وعرض تفاصيل حالات المقاضاة الأخيرة لـ 30 تكتلاً احتكارياً في أمريكا اللاتينية لها تأثير سياسي كبير. إذ توجد حاجة واضحة إلى فرض جزاءات على التكتلات الاحتكارية العابرة للحدود والتكتلات الاحتكارية الوطنية لكيلا يجري إضفاء الشرعية على التكتلات الاحتكارية الوطنية. وفيما يتعلق بعدم وجود إطار قانوني يمكن عن طريقه تبادل المعلومات، اقترح المشارِك في الحلقة إبرام اتفاق على غرار اتفاق المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول)، للسماح بعمليات تبادل أكثر سلاسة للمعلومات بين هيئات المنافسة.

22- وأكَّد المشارِك الثالث في الحلقة على الحاجة إلى توحيد القواعد والإجراءات المتعلقة بالتعاون الدولي في مكافحة التكتلات الاحتكارية العابرة للحدود على الصعيد الدولي عن طريق صياغة مبادئ توجيهية محددة، يتولّى الأونكتاد التيسير لها ويدعمها مركز قوانين وسياسة المنافسة التابع لمجموعة بريكس [البرازيل، والاتحاد الروسي، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا]. ولم تُدمج كثير من السلطات بعد أدوات التعاون الدولي، ويمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تدعمها في القيام بذلك.

23- وذكر المشارِك الرابع في الحلقة أنه يلزم إبرام مزيد من مذكرات التفاهم للسماح بتبادل المعلومات وفهم سلوك الشركات وكشف التكتلات الاحتكارية. ويمكن للفريق العامل المعني بالتكتلات الاحتكارية العابرة للحدود أن يضطلع بإجراءات عملية محددة في هذا الصدد.

24- وشدَّد المشارِك الخامس في الحلقة على الافتقار إلى التعاون على الصعيد الإقليمي وعلى الحاجة إلى التركيز على تعزيز التعاون على أرض الواقع، وخاصة في أقل البلدان نمواً. وهذا التعاون لا يشمل التمويل فحسب بل يشمل أيضاً المهارات والتعاون العملي.

25- وأكَّد المشارِك السادس في الحلقة على الحاجة إلى تحسين المشاركة في المناقشات المتعددة الأطراف، بغية بناء الاتفاقات الدولية على الشفافية.

26- وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، أشار أحد المندوبين إلى أهمية مساعدة السلطات الفتية في مجال إنفاذ قوانين المنافسة على معالجة قضايا التكتلات الاحتكارية العابرة للحدود، وشدَّد مندوب آخر على الحاجة إلى تقاسم الخبرات مع السلطات الفتية وتقاسم خبراتها هي. وأكَّد أحد المندوبين على الحاجة إلى توصيات محددة تكون مفيدة لأقل البلدان نمواً، وذكر مندوب آخر أن التعاون الدولي بشأن هذه المسألة هو أحد الأولويات في إندونيسيا فيما يتعلق بدعم أسواق المنصات الناشئة. وأيد العديد من المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية المبادرة الرامية إلى توحيد قواعد وإجراءات التعاون الدولي في مكافحة التكتلات الاحتكارية العابرة للحدود. وشدَّد أحد المندوبين على الحاجة إلى منصّة لتلقي المدخلات وتيسير المشاورات بشأن المبادرة، وأشار مندوب آخر إلى أن المبادرة قد تكون سابقة لأوانها وأنه قد يكون من الأفضل النظر في الوثائق

المتاحة بالفعل، مثلاً ببحث كيف يمكن استخدام الفرع "واو" من 'مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية' في دعم البلدان النامية. وأشار مندوب آخر إلى أن نتائج هذا البحث يمكن أن تساعد في تحديد ما إذا كانت المبادرة مطلوبة. وأخيراً، اقترح مندوب آخر زيادة توسيع نطاق المبادرة عن طريق تناول الخطوات العملية والتحديات التي تعترض التنفيذ، نظراً إلى الحواجز القائمة أمام التعاون.

زاي- استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة: ملاوي

(البند 8 من جدول الأعمال)

27- افتُتح استعراض النظراء الطوعي ببيان أدلى به رئيس وفد ملاوي، الذي شدَّد على القوة الاقتصادية لملاوي من حيث الصادرات على الرغم من أنها بلد غير ساحلي. ثم عرضت أمانة الأونكتاد النتائج والتوصيات الرئيسية لتقرير المعلومات الأساسية (الوثيقة TD/B/C.I/CLP/59). وتضمن هذا العرض تناول العديد من المسائل الموضوعية لقوانين المنافسة، بما في ذلك الاتفاقات المخلّة بالمنافسة، وإساءة استخدام الوضع المهيمن، والسيطرة على عمليات الاندماج والاستحواذ، فضلاً عن القضايا المؤسسية المتصلة بهياكل وممارسات الإنفاذ، والتحديات المتعلقة بموارد الوكالة ومجموع القضايا القائمة. وتضمنت التوصيات مقترحات تتعلق بتعديل قانون المنافسة الحالي وبالاحتياجات من المساعدة التقنية، فضلاً عن وضع هيئات المنافسة والسلطات التنظيمية تحت إشراف وزارة مركزية واحدة، لتجنب التنازع والتضارب في أهداف السياسة العامة، ولتحقيق الفصل بين المنافسة والتنظيم الاقتصادي في ملاوي من ناحية، والتنظيم الاقتصادي الذي تتولّاه لجنة المنافسة التابعة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، من الناحية الأخرى.

28- وذكر المدير التنفيذي بالنيابة لمفوضية المنافسة والتجارة العادلة، بملاوي، أن عمليات التحقيق التي تجريها المفوضية قد استفادت من التعاون مع شبكة المنافسة الدولية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والأونكتاد. وواجهت هذه المفوضية عدداً من التحديات فيما يتعلق بالتكتلات الاحتكارية ونقص الموارد المالية. ورحب المدير التنفيذي بالنيابة بتوصيات استعراض النظراء الرامية إلى تحسين عمل المفوضية، وذكر أنه سيجري تنفيذها من أجل تحسين فعالية المفوضية في تنظيم المنافسة.

29- وعمل ممثلو حكومات جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وزامبيا كمستعرضين نظراء. وسأل المستعرِضون النظراء وفد ملاوي عن الموارد، والتعاون، والتنسيق مع الجيران في قضايا التكتلات الاحتكارية، ودور سياسة المنافسة في الاستراتيجية الوطنية، وما إذا كانت المفوضية مجهزة بشكل جيد من حيث الموارد القانونية. وذكر المدير التنفيذي بالنيابة أن معظم التمويل يُقدَّم من حكومة ملاوي، إلى جانب المساعدة المقدَّمة من الاتحاد الأوروبي لتغطية الزيادات في مجموع القضايا. وتوجد حاجة إلى زيادة الجهود التعاونية على الصعيد الإقليمي، وخاصة عن طريق منتدى المنافسة الأفريقي. وأخيراً، حدثت زيادة في القضايا ذات الصلة بالجائحة، وتضمنت ردود الفعل على التجاوزات توجيه تحذيرات وفرض غرامات.

30- وتحدث بضعة مندوبين عن الخبرات في موريشيوس فيما يتعلق باستعراضات النظراء لقوانين وسياسات المنافسة وكذلك في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية فيما يتعلق بأسواق خدمات الجنازات. وناقش أحد المندوبين التحديات المتصلة بالموارد وأوجه عدم الاتساق الناجمة عن الولايات القضائية المتزامنة، وأشار إلى أن هيئة المنافسة في كينيا قد وقعت على مذكرة تفاهم مع هيئة تنظيم المشتريات العامة للمساعدة في توضيح الاتصالات وتعزيز التعاون بين الهيئتين. وأجرى أحد المندوبين مقارنة بين اقتصاد ملاوي واقتصاد الجزائر، مشيراً إلى المزيج الفريد في الاقتصاد الأول، وهو نظام تحقيقات يتضمن أيضاً عقوبات جزائية، وفي هذا الصدد، أوضح المدير التنفيذي بالنيابة أن مفوضية المنافسة والتجارة المنصفة

هي هيئة قانونية لها سلطات شبه قضائية وأنه، فيما يتعلق بالاحتكارات، يركّز قانون المنافسة على إساءة استخدام الوضع المهيمن. وختاماً، أكَّد أحد المندوبين على أن استعراض النظراء لقانون وسياسة المنافسة في ملاوي هو أمر أساسي بالنسبة إلى بلدان نامية أخرى، وخاصة كمثال على كيف يمكن تعزيز الإطار القانوني، وطلب في هذا الصدد إجراء استعراض نظراء لقانون وسياسة المنافسة في بوتسوانا.

31- وشدَّد رئيس وفد ملاوي، في ملاحظاته الختامية، على الحاجة إلى بناء القدرات الفنية لموظفي المفوضية، وكذلك القدرة المالية والتعاون على الصعيدين الدولي والمحلي، بما في ذلك التعاون العابر للحدود.

32- وقدّمت أمانة الأونكتاد مقترحاً بمشروع مساعدة تقنية لتنفيذ توصيات استعراض النظراء بشأن تخصيص الموارد ومراجعة قانون المنافسة والتجارة المنصفة. ويهدف المشروع، بصورة خاصة، إلى تحسين الإطار القانوني والمؤسسي لإنفاذ قانون المنافسة، بغية مواءمته مع الممارسات على أرض الواقع ومع أفضل الممارسات الدولية، وتوعية الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في الاقتصاد.

حاء- استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة

(البند 9 من جدول الأعمال)

33- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة مناقشة مائدة مستديرة واحدة. ولدى افتتاح المناقشة، عرضت أمانة الأونكتاد وثيقة المعلومات الأساسية المتعلقة باستعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك (الوثيقة TD/B/CI/CPLP/25-TD/B/CI/CLP/60). وأشارت الأمانة إلى الأنشطة المستقبلية التي سيجري القيام بها على الإنترنت وسلطت الضوء على مجالات التركيز التي اختارها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية. وتألف فريق النقاش من رئيس محكمة المنافسة وشؤون المستهلكين، في بوتسوانا؛ وأستاذ بكلية الإدارة والقانون، بجامعة زيورخ للعلوم التطبيقية، في سويسرا؛ ورئيس المفوضية الوطنية للدفاع عن المنافسة، بالجمهورية الدومينيكية.

34- وأشارت المشارِكة الأولى في حلقة النقاش إلى أن الأونكتاد قد قدَّم المساعدة بشأن بناء القدرات إلى هيئة المنافسة وشؤون المستهلكين، في بوتسوانا، طوال فترة إعداد قانون المنافسة الجديد. وأُنشئت المحكمة في عام 2019 بعد أن أشار استعراض النظراء الطوعي لقانون وسياسة المنافسة إلى الحاجة إلى فصل الجانب القضائي عن الهيئة. وستستفيد المحكمة، باعتبارها كياناً جديداً، من المساعدة التي تُقدَّم بشأن بناء القدرات والاطلاع على أفضل الممارسات. وبدأت المحكمة في التعامل مع القضايا المحالة إليها من الهيئة، والتي تتعلق في معظمها بقضايا المنافسة، مثل إساءة استخدام الوضع المهيمن والطعون المتعلقة بالاندماجات. بيد أن المحكمة لم تختبر بعد الجوانب المتعلقة بحماية المستهلك ولم تستحدث اجتهادات قضائية. وبسبب الزيادة في التجارة الإلكترونية والاستراتيجية الوطنية المعتمدة مؤخراً في هذا الصدد، تحتاج المحكمة إلى بناء القدرات لضمان إيجاد الأساس السليم للعمل المستقبلي في دولة تتحول رقمياً. وسيؤدي تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى زيادة المنافسة العابرة للحدود، وتكثيف ظهور التكتلات الاحتكارية وغير ذلك من السلوكيات المخلّة بالمنافسة. وتحتاج المحكمة إلى بناء القدرات لضمان أن تكون مجهزة بشكل جيد لمواجهة التكتلات الاحتكارية المعقدة وفرض الجزءات المناسبة. وقد أدت الجائحة إلى تحديات جديدة تنطوي على ممارسات تجارية غير عادلة تهدد صحة المستهلك وثروته ورفاهه الاجتماعي – الاقتصادي، مثل بيع السلع المنتهية الصلاحية، والزيادات في الأسعار، ونقص السلع الأساسية. والخبرة الفنية مطلوبة في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، فمن الضروري تدريب المدرّبين والقيام بزيارات دراسية، إلى جانب عقد اتفاقات للتعاون مع المحاكم الأخرى. وأكَّدت المشارِكة على فوائد حلقات الأونكتاد الدراسية على الإنترنت بشأن هذه المواضيع، وطلبت استمرار الدعم، وخاصة في تعيين أمين سجل فني. واختتمت بالإشارة إلى الحاجة إلى وضع برنامج للدعوة، فضلاً عن تنظيم منتدى دولي للمحاكم يمكن عن طريقه التواصل وتبادل الخبرات.

35- وعرض المشـــارِك الثاني في الحلقة برنامجاً تعاونياً يُجري تحليلاً تجريبياً لبرامج الامتثال لدى هيئات المنافسة في أمريكا الوسطى والجنوبية، وأشار إلى أن الأونكتاد في وضع فريد يتيح له تقديم الدعم إلى هيئات المنافسة والهيئات التنظيمية، إذ كان قد أطلق مشروع التعاون التقني الإقليمي الأول في أمريكا الوســطى واللاتينية قبل 20 عاماً. وجمع التحليل ردوداً من 17 هيئة من هيئات المنافســة في المنطقة، وعرض التقرير بالتفصيل الخبرات المتعلقة ببرامج الامتثال؛ وستُعرض أفضل الممارسات في الدورة العشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة. ومن بين المجيبين، أيد 77 في المائة تنفيذ برامج الامتثال ذات الأثر الوقائي، والتي ينبغي أن تكون جذابة لمؤسسات الأعمال، إذ تحتاج الشركات إلى معرفة ما يعتبر غير قانوني وكيف يمكن لبرامج الامتثال أن تدعمها في الامتثال لقواعد المنافســة. وتعكس الحالة والاستجابات في أمريكا اللاتينية الأوضاع في جميع أنحاء العالم، حيث ترغب بعض البلدان في اعتماد مثل هذه البرامج والتخفيف من ســلوك مؤســسـات الأعمال بينما لم ترغب بلدان أخرى في ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، أكَّد المشارِك في حلقة النقاش على أنه إذا ساعدت هيئة الامتثال الشركات بمثل هذه البرامج، فينبغي أن تمنح الهيئة الشركة الفرصة للنظر في النتائج. وفي المستقبل القريب، وبناءً على نتائج الدراسة التجريبية، سيجري إعداد أفضل الممارسات بشأن كيفية استحداث برامج امتثال فعالة والتعامل معها وما إذا كان من الفعال النظر في آثار التخفيف.

36- وعرض المشارِك الثالث في الحلقة تفاصيل منتدى المنافسة الرابع عشر لأمريكا الوسطى، الذي تشارك فيه شبكة هيئات المنافسة في أمريكا الوسطى منذ عام 2012 والذي استضيف بالتعاون مع الأونكتاد. وسلط المشارِك الضوء على التحديات التي تواجهها هيئات المنافسة في البلدان النامية أثناء الجائحة والتي ستواجهها في أعقابها في غمار السعي إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي. وكان الهدف من المنتدى هو تعزيز تبادل الخبرات، وعُقد المنتدى افتراضياً، مع تكييف جدول الأعمال والمواضيع لتغطية تأثير الجائحة على هيئات المنافسة. وشهدت الجمهورية الدومينيكية زيادات في الأسعار وحالات نقص في المنتجات الأساسية، وهو ما قد يكون حدث نتيجة لتكيف الأسواق مع التغيرات أو نتيجة للممارسات التعسفية؛ وفي هذا الصدد، قررت المفوضية الوطنية للدفاع عن المنافسة إجراء دراسات سوقية في بعض قطاعات المنتجات الأساسية، كما تابعت عن كثب الشراكات بين القطاعين العام والخاص للكشف عن السلوك المحتمل المخلّ بالمنافسة. وقد نسقت المفوضية الوطنية مع الهيئة التنظيمية لرصد العمليات، وطلبت معلومات من وكالات أخرى لتحديد ما إذا كانت توجد علامات تدل على الحاجة إلى إجراء مزيد من التحقيق. ولا يزال التحقيق الذي تجريه المفوضية الوطنية بشأن الممارسات التواطئية في شراء العقاقير جارياً. وأخيراً، أنشأت المفوضية الوطنية صندوق بريد تعاونياً على الإنترنت للسماح لأي شخص بالإبلاغ بسهولة عن الممارسات المحتملة المخلة بالمنافسة.

37- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، ذكر أحد المندوبين أن المساعدة التقنية المقدَّمة من الأونكتاد قد عززت قدرات مفوضية المنافسة في إندونيسيا وساعدت في الاندماج مع هيئات المنافسة الأخرى في الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان). وتوجد حاجة إلى مزيد من البرامج لتحسين المهارات وللاستعداد للعالم الرقمي، والأونكتاد في وضع جيد يمكّنه من المساعدة في تنظيم نموذج جديد للمنافسة مكيَّف مع المشهد الجديد، بالنظر إلى أن الاقتصاد الرقمي قد تسارع بنسبة 40 في المائة منذ عام 2015 وأنه قد مثَّل 180 مليار دولار في عام 2020. ويمكن أن تؤدي المنصـــات الرقمية والتطبيب عن بعد والتســويق إلى قيام منافســة غير عادلة، كما واجهت المفوضـــية تحديات جديدة، بما في ذلك ما يتعلق بالتحليل الشامل لمسألة اندماجات المنصات والبيانات الضخمة، فضلاً عن القضايا الجديدة التي تنطوي، مثلاً، على منصات الصحة الإلكترونية وخدمات البث الدفقي المباشر. والتنظيم الفعال ضروري للغاية لتحسين قدرات الشركاء التنظيميين وتحسين المعرفة والقدرة على التعامل مع الابتكار، كما يلزم تقديم المساعدة التقنية.

طاء- استعراض الفصل الثالث عشر من قانون المنافسة النموذجي، الجزء 2: الشروح

(البند 10 من جدول الأعمال)

38- عرضت أمانة الأونكتاد التنقيحات التي أُدخلت على شروح الفصل الثالث عشر من قانون المنافسة النموذجي والنُهُج البديلة في التشريعات القائمة، والذي كان قد نُقح آخر مرة في عام 2015 (الوثيقة TD/B/C.I/CLP/L.13). وفي السنوات الأخيرة، أدرجت الدول الأعضاء، بما في ذلك عن طريق التشريعات على مستوى الاتحاد الأوروبي، قواعد إجرائية في الأنظمة، لتيسير الإجراءات المتعلقة بدعاوى التعويضات التي يمكن رفعها بشكل جماعي أو فردي. وشمل تنقيح الشروح الأخذ بتحديثات مستمدة من الولايات القضائية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية على أساس تطور الفقه القضائي، ونقل القواعد الإقليمية والمعايير الوطنية وكيف يمكن للأفراد المتأثرين بالممارسات المخلة بالمنافسة أن يلتمسوا تعويضات.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

39- انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي بقوانين وسياسات المنافسة، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 7 تموز/يوليه 2021، السيدة ميمونا كيبنغا تاريشي (جمهورية تنزانيا المتحدة) رئيسة له والسيدة مايرا ماريبلا ماكدونال ألفاريس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) نائبة للرئيس-مقررة.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

40- أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوثيقة TD/B/C.I/CLP/56)، كما يلي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- التقرير المتعلق بتنفيذ السياسات والإجراءات التوجيهية الواردة في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية.

4- تقرير الفريق العامل المعني بطرائق استعراضات النظراء الطوعية التي يجريها الأونكتاد لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك.

5- قوانين وسياسات وأنظمة المنافسة في العصر الرقمي.

6- تشجيع المنافسة خلال أزمة كوفيد-19 وفي أعقابها.

7- الخبرات وأفضل الممارسات الدولية في مجال إنفاذ قوانين المنافسة ضد التكتلات الاحتكارية العابرة للحدود.

8- استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة: ملاوي.

9- استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة.

10- استعراض الفصل الثالث عشر من قانون المنافسة النموذجي، الجزء 2: الشروح.

11- جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

12- اعتماد تقرير الدورة التاسعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

جيم- جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

(البند 11 من جدول الأعمال)

41- أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 9 تموز/يوليه 2021، جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة (المرفق الأول).

دال- اعتماد تقرير الدورة التاسعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

(البند 11 من جدول الأعمال)

42- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية أيضاً، لنائبة الرئيس – المقررة بأن تضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الدورة.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- التقرير المتعلق بتنفيذ السياسات والإجراءات التوجيهية الواردة في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية.

4- تقرير الفريق العامل المعني بطرائق استعراضات النظراء الطوعية التي يجريها الأونكتاد لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك.

5- تقرير الفريق العامل المعني بالتكتلات الاحتكارية العابرة للحدود.

6- دور قوانين وسياسات المنافسة في دعم المشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أثناء التعافي الاقتصادي في فترة ما بعد الجائحة.

7- إعادة التفكير في إنفاذ قوانين المنافسة: الدروس المستفادة من الجائحة، وخاصة في الأسواق المهمّة اجتماعياً – التحديات والفرص المطروحة في إطار الاستجابة الفعالة خلال فترة الجائحة والتعافي الاقتصادي في فترة ما بعد الجائحة.

8- استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة*.

9- استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة.

10- جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

11- اعتماد تقرير الدورة العشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

* تُحدد الدولة العضو لاحقاً.

المرفق الثاني

الحضور[1]

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في المؤتمر:

الاتحاد الروسي
أذربيجان
أرمينيا
إسبانيا
أستراليا
أفغانستان
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
إندونيسيا
أوروغواي
أوزبكستان
إيطاليا
باراغواي
باكستان
البحرين
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بنغلاديش
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينداد وتوباغو
جامايكا
الجزائر
الجمهورية الدومنيكية
جمهورية الكونغو الديموقراطية
إيران (جمهورية – الإسلامية)
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
دولة فلسطين
اليابان
زامبيا
زيمبابوي
السلفادور
سورينام
سويسرا
صربيا
الصين
عمان
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
الفلبين
فييت نام
قيرغيزستان
كازاخستان
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا
لاتفيا
ليتوانيا
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
ملاوي
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
منغوليا
موريشيوس
ميانمار
ناميبيا
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
الهند
هندوراس
هنغاريا
الولايات المتحدة الأمريكية

(1) تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجَّلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.I/CLP/INF.11.

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثَّلة في الدورة:

الجماعة الكاريبية
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية – الآسيوية
الاتحاد الأوروبي
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

3- وكانت أجهزة وهيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية مُمثَّلة في الدورة:

المنظمة العالمية للملكية الفكرية
منظمة التجارة العالمية

4- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثَّلة في الدورة:

الفئة العامة

رابطة عموم الهند للصناعات
الجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين
المنظمة الدولية للمستهلكين
مؤتمر التجار العالمي
الاتحاد الدولي لرابطات صانعي المستحضرات الصيدلانية
رابطة القانون الدولي
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي